مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

العلاقة بين الاحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان : مقاربة سوسيو-سياسية

م.م.محمد كريم عليوي
الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية
Mohammed.kareem@uomustansiriyah.edu.iq

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/1/1
تاريخ القبول 2025/2/1
تاريخ النشر 2025/3/1

الكلمات الرئيسية:

الاحزاب السياسية ، باكستان ، النظام السياسي ، الهوية الاقليمية ، الجيش والقضاء

المستخلص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة التفاعلية بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان من خلال مقاربة سوسيو-سياسية تأخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية. يتناول البحث تطور النظام السياسي في باكستان منذ تأسيس الدولة عام 1947، ودور الأحزاب السياسية في تشكيل الحياة السياسية، وتحديات الاستقرار الديمقراطي، والتأثير المتبادل بين النخب الحزبية والمؤسسات العسكرية والقضائية. كما يسلط الضوء على البنية الاجتماعية وتأثيرها على الانقسامات الحزبية، ودور الدين والهوية الإقليمية في تشكيل الأحزاب وخطابها السياسي. توصلت الدراسة إلى أن ضعف التقاليد الديمقراطية، وهيمنة المؤسسات غير المنتخبة، وتفكك المشهد الحزبي، كلها عوامل أدت إلى هشاشة النظام السياسي، وعدم قدرة الأحزاب على أداء أدوارها التمثيلية والرقابية بشكل فعال.

المقدمة

شهد التاريخ السياسي في باكستان منذ عام 1947 ظهور حكومات أسرية مدعومة من الجيش والبيروقراطية والمحاكم، بالإضافة إلى الحكومات البرلمانية المنتخبة متعددة الأحزاب. كانت الأحزاب السياسية البارزة، مثل حزب الشعب الباكستاني وحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية، تحت قيادة عائلتي بوتو وشريف بشكل مستمر علاوة على ذلك، قادت العديد من الأحزاب الصغيرة عائلات إقليمية بارزة، مثل حزب عوامي الوطني والحزب الجمهوري في بلوتشستان. كما توجد أحزاب تقليدية ودينية وجديدة، مثل فرع الرابطة الإسلامية الباكستانية لنواز شريف، وحزب تحريك الإنصاف الباكستاني، وحزب الشعب الباكستاني، ورابطة فرع القائد الإسلامي، وحزب عوامي الوطني، وحزب اللحظة القومية المتحدة الباكستانية، وحزب الجماعة الإسلامية، وجمعية علماء الإسلام، وحزب شعب جامو، بالإضافة إلى عشرات الأحزاب الأخرى.

تتواجد تلك الأحزاب وبعض الأحزاب الأخرى في المشهد الانتخابي الباكستاني. ومع ذلك، يبرز تحدٍ كبير يتمثل في إقامة علاقة سببية بين السياسيين من الأحزاب المؤثرة والنتائج السياسية للانتخابات، وهو أن الانتخابات في باكستان لا تُجرى في ظروف متساوية لجميع الأحزاب على مدار العقود الأخيرة، هيمن حزبان، هما الرابطة الإسلامية وحزب الشعب، على جزء كبير من السلطة، حيث حافظا على نفوذهما في الساحة السياسية من خلال الحصول على دعم الأحزاب الأخرى التي تمثل الأقلية في السنوات الأخيرة، برز حزب حركة الإنصاف الباكستانية كحزب ثالث خالٍ من المحسوبية، حيث تمكن من الوصول إلى السلطة خلال ولاية واحدة وتعزيز قاعدته الاجتماعية بشكل أكبر من الأحزاب الأخرى، مستفيدًا من خيار

الطريق الثالث في المنافسات السياسية حقق هذا الحزب أكبر تقدم بين الأحزاب الباكستانية، حيث واجه حزب "شعب باكستان" اليساري و"فرع الرابطة الإسلامية لنواز شريف" المحافظ، إلا أن وجوده في السلطة لم يستمر طويلاً.

اهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول إحدى القضايا المركزية في فهم طبيعة النظام السياسي الباكستاني، وهي العلاقة المعقدة والمتشابكة بين الأحزاب السياسية وبنية الدولة. فباكستان تمثل نموذجًا فريدًا في العالم الإسلامي من حيث تجربتها السياسية التي شهدت تذبذبًا مستمرًا بين الحكم المدني والعسكري، وتدخلات المؤسسات غير المنتخبة في الحياة السياسية. ومن هنا، فإن دراسة هذه العلاقة من منظور سوسيو-سياسي توفر رؤية تحليلية أعمق لمصادر الاضطراب السياسي ومحددات الاستقرار الديمقراطي ، كما تبرز أهمية البحث في تسليطه الضوء على الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تشكل المشهد الحزبي، لا سيما دور الانقسامات الإثنية واللغوية والدينية في رسم خريطة التحالفات والصراعات السياسية. ومن خلال التركيز على هذا التفاعل بين الهياكل السياسية والواقع الاجتماعي، يسهم البحث في إثراء الدراسات المقارنة حول الأنظمة السياسية في الدول النامية، ويقدم إطارًا تحليليًا يمكن الاستفادة منه في فهم تحديات التحول الديمقراطي في السياقات المشابهة.

اشكالية البحث : رغم مرور أكثر من سبعة عقود على تأسيس الدولة الباكستانية، لا تزال تجربتها السياسية تتسم بعدم الاستقرار، والتداخل المزمن بين الفاعلين المدنيين والعسكريين، وضعف الأداء المؤسسي للأحزاب السياسية. وفي ظل بيئة اجتماعية وثقافية معقدة، تتعدد فيها الهويات والانتماءات، تواجه الأحزاب صعوبات في القيام بأدوارها التمثيلية والتنظيمية داخل النظام السياسي.ومن هذا المنطلق، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى تؤثر البنية الاجتماعية والسياسية في باكستان على طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي؟ وما هي العوامل التي تحول دون قيام الأحزاب بدورها في تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي؟

فرضية البحث : فترض هذا البحث أن العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان محكومة بجملة من المحددات البنيوية والسوسيولوجية، أبرزها ضعف التقاليد الديمقراطية، وتغلغل المؤسسات غير المنتخبة في العملية السياسية، والانقسامات الاجتماعية والعرقية والدينية، مما أدى إلى تقويض قدرة الأحزاب على أداء دورها في تمثيل المواطنين وتحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي، فإن استمرار هذا النمط من العلاقة يسهم في إعادة إنتاج أزمات الشرعية والتعددية السياسية، ويحول دون بناء نظام ديمقراطي فعّال ومستقر.

أهداف البحث:

1- تحليل تطور العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان منذ تأسيس الدولة عام 1947 وحتى اليوم.

2-تفسير أثر العوامل الاجتماعية والثقافية (مثل الانقسامات العرقية والدينية والإقليمية) على تشكل الأحزاب السياسية وخطابها وأدائها.

3-تسليط الضوء على دور المؤسسات غير المنتخبة، ولا سيما الجيش والقضاء، في إعادة تشكيل المشهد السياسي وتأثيرها على استقلالية الأحزاب.

4-تشخيص أبرز التحديات التي تواجه النظام الحزبي في باكستان، كضعف البنية التنظيمية، وتراجع ثقة المواطنين، وغياب البرامج السياسية الواضحة.

5- تقديم مقاربة سوسيو-سياسية لفهم اختلالات التوازن في النظام السياسي الباكستاني، وربطها بسياقات مشابهة في الدول النامية.

6-اقتراح آليات ممكنة لتعزيز دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المؤسسي.

منهجية البحث : يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي-التحليلي والمنهج السوسيولوجي لفهم العلاقة المعقدة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان في سياقاتها التاريخية والاجتماعية والسياسية يقوم المنهج الوصفي-التحليلي برصد وتحليل تطور النظام السياسي الباكستاني، وتحديد أدوار الأحزاب السياسية، والمراحل المختلفة التي مرت بها العلاقة بين الفاعلين السياسيين (المدنيين والعسكريين) منذ عام 1947 أما المنهج السوسيولوجي، فيُستخدم لتفسير كيف تؤثر البنية

الاجتماعية والثقافية (من قبَليّة، وطائفية، وإثنية، ودينية) في تشكّل الأحزاب السياسية، وأدائها، وتحالفاتها، ومدى قدرتها على تمثيل المصالح المجتمعية المتنوعة ، كما يعتمد البحث على تحليل محتوى الخطابات السياسية الحزبية، والبرامج الانتخابية، وبعض الوثائق الرسمية ذات الصلة، بالإضافة إلى الرجوع إلى دراسات سابقة وتقارير مراكز البحوث المختصة بالشأن الباكستاني.

حدود البحث : تحدد هذا البحث من حيث:

1-الحدود الموضوعية:يركز البحث على دراسة العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان، من خلال مقاربة سوسيو-سياسية تُبرز تأثير العوامل البنيوية والاجتماعية والثقافية والسياسية في هذه العلاقة، دون التوسع في قضايا فرعية مثل السياسة الخارجية أو العلاقات الاقتصادية.

2-الحدود الزمانية:يغطي البحث الفترة الممتدة من عام 1947 (تأسيس دولة باكستان) وحتى عام 2025، مع التركيز على المحطات السياسية البارزة التي شهدت تحولات في دور الأحزاب، مثل الانقلابات العسكرية، والانتخابات الديمقراطية، وأزمات الشرعية.

3-الحدود المكانية:يقتصر البحث على جمهورية باكستان الإسلامية بوصفها وحدة تحليل مركزية، دون التطرق التفصيلي إلى تجارب دول مجاورة إلا في إطار المقارنة الجزئية عند الحاجة.

4-الحدود المنهجية:يعتمد البحث على المناهج الوصفية والتحليلية والسوسيولوجية، ويستند إلى مصادر نوعية (كتب، دراسات أكاديمية، تقارير مراكز أبحاث، ووثائق رسمية)، مع غياب الجانب الميداني أو الإحصائي بسبب طبيعة البحث النظرية.

هيكلية البحث : تقسم البحث الى مقدمة وخاتمة بالاضافة الى عدة محاور :

المحور الاول : النظام السياسي الباكستاني

المحور الثاني : الاحزاب السياسية في باكستان

المحور الاول : النظام السياسي الباكستاني

يعد فهم تطور النظام السياسي والأحزاب السياسية في باكستان أمرًا أساسيًا لاستيعاب طبيعة العلاقة بينهما، خصوصًا في ظل الظروف الاجتماعية والسياسية المعقدة التي شهدتها البلاد منذ تأسيسها عام 1947. فقد مرت باكستان بسلسلة من التحولات السياسية، من مراحل حكم مدني إلى انقلابات عسكرية متكررة، مما أثر بشكل مباشر على بناء النظام الحزبي ودوره في الحياة السياسية. في هذا الفصل، سيتم استعراض الخلفية التاريخية لتأسيس الدولة، المراحل المختلفة التي مرت بها، وتطور الأحزاب السياسية الرئيسية، إلى جانب تأثير الانقلابات العسكرية على المشهد السياسي.

اولا: نشأة الدولة الباكستانية والخلفية التاريخية

دولة باكستان تعرف رسمياً بجمهورية باكستان الإسلامية وتعني بالأردية: النقية، أو الأرض الطاهرة عاصمتها إسلام آباد تقع في جنوب قارة آسيا ويبلغ عدد سكانها باكستان(192.964.098) نسمة حسب إحصائيات (2016)، وهي بذلك تعد ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان المسلمين في العالم وتُقدّر مساحتها بحوالي(796.095كم²)، على امتداد (1046كم) على خط الساحل الواقع على طول بحر العرب وخليج عمان في الجنوب وتحدُّها من الشرق الهند، ومن الغرب أفغانستان وإيران في الجنوب الغربي، والصين في أقصى الشمال الشرقي (1) وسنناقش النظام السياسي بالتفصيل :

الاسم الرسمي الكامل :جمهورية باكستان الإسلامية

الاسم المختصر : باكستان ، والاسم السابق : باكستان الغربية .

نظام الحكم : جمهوري فيدرالي ، العاصمة اسلام اباد

التقسيمات الإدارية حيث تتألف من أربعة أقاليم هي:

بنجاب: وعاصمته لاهور وهي مدينةٌ ثقافيةٌ عريقة في القارة الهندية.

السند: وهي مقاطعةٌ عاصمتها كراتشي العاصمة التجارية لباكستان.

خيبر بختونخوا: عاصمتها بيشاور.

بلوشستان: عاصمتها كويتة يسكنها البلوش وتسود فيها اللغة البلوشية استقلال باكستان : يوم استقلال باكستان أو يوم الاستقلال الباكستاني، اعتبر يوما وطنيا بتاريخ (14) من أغسطس من عام(1947م)، عندما تم إعلان قيام باكستان دولةً مستقلة من دول رابطة الشعوب البريطانية.

ثانيًا: شكل النظام السياسي

- السلطة التشريعية : ينص دستور باكستان لعام 1973 على أن البلاد جمهورية إسلامية برلمانية اتحادية، تتكون من أربع وحدات رئيسية (البنجاب، السند، بلوشستان، وخيبر بختونخوا)، بالإضافة إلى إسلام أباد وبعض المناطق الإدارية الخاصة ، ويمارس البرلمان الاتحادي السلطة التشريعية، ويتكون من غرفتين: الجمعية الوطنية (المجلس الأدنى) ومجلس الشيوخ (المجلس الأعلى).
- السلطة التنفيذية : تتوزع بين رئيس الدولة (منصب فخري إلى حد كبير) ورئيس الوزراء (صاحب السلطة الفعلية). يتم انتخاب رئيس الوزراء من قبل الجمعية الوطنية، وهو المسؤول المباشر عن السياسات العامة والإدارة رئيس الدولة: (آصف علي زرادي)، ورئيس الحكومة (سيد يوسف رضا جيلاني)

كانت باكستان منذ عام 1947 دولة مستقلة للمسلمين واعتمدت دستورها عام 1956 لتتحول إلى جمهورية إسلامية ، إلا أنها دخلت في حرب أهلية عام 1971 أثناء انفصال باكستان الشرقية ،وتعد باكستان جمهورية اتحادية برلمانية وهو مصطلح يطلق على الدول التي يكون نظام حكمها قائما على البرلمان، فتشكيل الوزارة لا بد أن يحظى بأغلبية من البرلمان وكذلك سن القوانين واعتماد الميزانية (2) ، ويتكون النظام البرلماني من سلطة تنفيذية ممثلة في الوزارة ورأس الدولة والسلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان ،وهذا على النقيض من الجمهورية الرئاسية، فإن رئيس الدولة لا يملك صلاحيات تنفيذية واسعة كالتي يملكها الرئيس التنفيذي حيث تكون هذه الصلاحيات في يد رئيس الحكومة والذي في الأغلب يكون رئيس الوزراء ،وفي مستهل القرن العشرين بدأت حركات التحرر والاستقلال بالقوة وكان من أهمها حزب المؤتمر القومي الهندي الذي جمع في بداية عهده العديد من زعماء الهند المسلمين والهندوس كمحمد علي جناح وأحمد خان وجواهر لإل نهرو إلا أنّه سرعان ما تكشّف لزعماء المسلمين نوايا بعض القيادات الهندوسية لحزب المؤتمر القومي من خلال عدة أمور كان أبرزها معارضتهم إبقاء اللغة الأردية اللغة الرسمية في الادارات الحكومية والمحاكم والمدارس في المناطق الشمالية الغربية من الهند والتي يتكلم غالبية سكانها لغة الأردو وعلى هذا الأساس حثّ أحمد خان المسلمين على عدم الاشتراك في حزب المؤتمر، وقام بتأسيس المؤتمر التعليمي الإسلامي الذي انبثق عنه لاحقاً في العام 1906 م حزب الرابطة الإسلامية الذي أخذ على عاتقه قيام دولة خاصة للمسلمين (3)، يعود نشوء دولة الباكستان إلى عام 1947 ، والتي نشأت كسيادة تابعة للكومنلث البريطاني ، حيث كان الملك البريطاني يعدّ رئيساً لدولة الباكستان أيضاً(4) ، ومع ذلك، جاء برنامجها النووي متأخراً عن البرنامج النووي الهندي، ولم تولِ القيادات الباكستانية التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال اهتماماً كبيراً بتطوير البرنامج النووي (5) .

حيث تشمل شرعية ومشروعية النظام السياسي عبر المشاركة وبناء مؤسسات فاعلة قادرة على التنشئة ،فالنظام القادر على الحكم من دون استعمال القوة والاكراه هو النظام السياسي الشرعي الذي يشعر فيه مواطنيه على انه نظام صالح ويستحق التأييد والدعم (6)

و قبل صياغة الدستور أصر علماء الدين والجمعيات الإسلامية على اصدار قرار الأهداف من قبل الجمعية التأسيسية ، حيث في آذار عام 1949 قام الجمعية التأسيسية بتحديد مبادئ الدولة الجديدة واعتراف الدولة بسيادة الله على العالم والكون، وقد أكد قرار الأهداف هذا على الأحكام الدينية لتمكين المجتمع ككل من التزامه بتعاليم القران ، وصار هذا القرار عبارة عن ديباجة مدرجة في كل دساتير باكستان فيما بعد ، وقد اعتمد أول دستور لدولة الباكستان في عام 1956، وذلك بعد أن

أصـدر الهند أول دسـتور لهم عام 1950 ، فحفّز ذلك المشـرع الباكسـتاني (بقيادة رئيس الوزراء محمد علي والأحزاب المعارضـة في الدولة) على إصـدار وصـياغة دسـتور للباكسـتان ، حيث تم العمل المشـترك هذا لاصـدار دسـتور عام 23/مارس / 1956 واتخذ هذا اليوم عيداً للباكسـتان تحتفل فيه بإصـدار أول دسـتور لها ، ونصّ هذا الدسـتور على وجود هيئة تشريعية للحكومة بالتوازي مع وجود برلمان مؤلف من مجلس وحيد وقد كان أهم نصوصه ومواده :

- تعدّ باكستان جمهورية إسلامية ويتم اعتماده لقباً رسمياً للبلاد.
- اعتماد الديباجة في الدستور من (قرار الأهداف) .
- يتولى الحكم رئيس الوزراء على أن يكون نظام الحكم برلماني .
- تتألف الهيئة التشريعية من مجلس وطني واحد يكون عدده 300 فرد عضو .
- وضع الدستور شروطاً لرئيس البلاد وهو أن يكون مسلماً .
- منح الدستور لرئيس البلاد صلاحية اعلان الطوارئ في حال هدد البلاد أي خطر سواء داخلي أو خارجي .
- يجب اعتماد القانون الإسلامي ، وهو قانون يتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية والسنة النبوية .
- تم اعتماد سياسة فصل السلطات ، حيث تمنح السلطة القضائية استقلالها التام عن باقي السلطات .
- أعلى محكمة في الباكستان هي المحكمة العليا.
- حدد الدسـتور حقوق الأفراد الأسـاسـية التي يتمتع بها المواطنون وأهمها الحق في حرية التعبير ، الحق في حرية العمل ، حرية الاعتقاد الديني ، الحق في الحياة ، الحق في الملكية .

تولى الحكم بموجب هذا الدسـتور (إسـكندر علي ميرزا) رئاسـة البلاد لكن الرئيس خالف تعاليم الدسـتور وقام بإقالة 4 وزراء خلال سـنتين فقط ، فقام انقلاب عسـكري عام 1958 ، ورضـخ للانقلاب وبالتالي تم تعليق العمل بالدسـتور إلى أن أطاح الجنرال أيوب خان بحكم ميرزا وتم تنصيبه رئيساً للباكستان ، حيث نص دستور 1958 على أن يكون للحكومة شكل برلماني وأن يكون لها هيئة تشـريعية مؤلفة من مجلس واحد ، وتعتمد الحكومة على شـعار (الجمهورية الإسـلامية) ، إضافة إلى اعتماد الجمعية الوطنية التي تتكون من 300 عضو(7) .

وقد حدد الدسـتور أن يكون الرئيس مسـلماً ، وأن تكون القوانين مطابقة للشـريعة الإسـلامية ، وراعى الدسـتور الحقوق والحريات الأسـاسـية للأفراد منها حرية الكلام وحرية المهن والدين، وفي عام 1962 صـدر دسـتور ثاني لدولة الباكسـتان حيث تم منح الرئيس الصـلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء وبالتالي ألغي منصـب رئيس السـلطة التنفيذية ،حيث عين الجنرال أيوب خان الدستور بالتوصية مع رئيس القضاة محمد شهاب الدين ، وصدر الدستور في 8/ يونيو / 1962 ، وقد كان من ملامح هذا الدسـتور الأسـاسـية هي اعتماد النظام الرئاسـي وتوسـيع صـلاحياته التي لم تكن موجودة في الدسـتور السابق ، وظل العمل به حتى عام 1972 ، حيث صدر دستور عام 1973 وصاغه حينئذ النواب المنتخبون من الشعب ، عكس ما كان عليه دستور عام 1962 ، وتميز دستور عام 1973 بأنه منح الباكستان التمثيل الديمقراطي وأعاد صلاحيات السـلطة التنفيذية لرئيس الوزراء وجعل صـلاحيات رئيس الدولة تتجلى خلف توجيهات ومشـورة رئيس السـلطة التنفيذية ، فبعد استلام الرئيس برويز مشرف للسلطة ، قام بتعديل الدستور الباكستاني وعرف هذا التعديل باسم التعديل السابع عشر ، وكان مبرره في التعديل هو انقاذ الديمقراطية ، واضـافة إلى إيقاف تطلعات السـياسـيين للولاية والحكم وكان في مقدمة منافسـيه بانظير بوتو و نواز شـريف وكذلك من تولى في الحكومة الإقليمية أو مناصـب الحكومة الفيدرالية، وتمّ العمل بالدستور المعدل كلائحة قانون وذلك كي تصادق عليها الجمعية الوطنية بعد أن يحذف مجلس الأمن القومي منها (8).

كان تعديل برويز مشرف للدستور مشابهاً لتعديل الرئيس الأسبق (محمد ضياء الحق) والذي عدّل المادة (18) فقط من الدسـتور ، أما برويز مش رف فقد عدل المادة التي تنص على العمر المحدد للقضـاة في المحاكم العليا ، ونص عليها في المادتين 62 – 65 ، والتي كانت بموجب الدسـتور السـابق 3 سـنوات.، فقد صـدر قانون الأحزاب السـياسـية في 22 /2002/7 ، على يد برويز مشرف حيث سعى من خلال إلى تعزيز سيطرة الدولة ن فأصدر هذه القانون ، حيث نص قانون الأحزاب السياسية على شرط للدخول إلى الجمعية الوطنية والإقليمية وهو أن يمتلك الشخص مؤهلات اكاديمية تكون على الأقل درجة البكالوريوس ، وهنا حصل الرئيس مشرف على تأييد المحكمة العليا لإصداره قانون الأحزاب في ذات الوقت

عارضه عدد من السياسيين لأنهم اعتبروا هذه الخطوة هي السبب في خلق طبقة متسلطة من المشرعيين، اذ ان التنوع الديني والمذهبي لطالما كان السبب في نشوء العديد من النزاعات والصراعات(9) ،ومن حينها تعد باكستان دولة ديمقراطية ذي أحزاب متعددة ومتنافسة ، تتنافس فيها الأحزاب السياسية على مقاعد المجالس الوطنية ومجالس المقاطعات ، وحين سقطت مدينة (دكا) عام 1971 ، كان لأحزاب الوسط شعبية واسعة مثل الجماعة الإسلامية الباكستانية ، ثم لعبت المؤسسة العسكرية دوراً هاماً في سياسية البلاد حيث تم الكثير من الانقلابات التي أسقطت دور الديمقراطية في خمسينات القرن الماضي ، إلا أنه بعد أن استقال الرئيس مشرف عام 2008 ، تم الفصل بين المؤسسات العسكرية والسياسية في البلاد وباتت باكستان على مشارف النظام الديمقراطي الليبرالي.

المحور الثاني : الاحزاب السياسية في باكستان

تمثل الأحزاب السياسية في باكستان أحد الأعمدة الرئيسية للنظام السياسي، إلا أن تجربتها عرفت تعقيدات وتحديات متعددة منذ نشأة الدولة عام 1947. فقد تأثرت الأحزاب بسياقات سياسية غير مستقرة، وانقلابات عسكرية، وتدخلات مباشرة وغير مباشرة من المؤسسة العسكرية والأمنية، ما أدى إلى هشاشة بنيوية وضعف في الأداء الديمقراطي. ومع ذلك، لعبت بعض الأحزاب دورًا حاسمًا في تشكيل الهوية السياسية للبلاد، وفي تحريك الرأي العام في مفاصل تاريخية معينة ، اذ تدعو الأحزاب والمرشحون والممثلون السياسيون إلى ضرورة الكشف عن جميع الأموال التي تم جمعها والمصروفات المالية، في إطار جهود مكافحة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية في العملية السياسية. يساهم هذا الإجراء في تحقيق وضوح كامل حول مصادر التمويل وطرق استخدامها، مما يعزز ثقة المواطنين ويزيد من فعالية عملية اتخاذ القرار السياسي (10)

والان ماهي اهم الأحزاب السياسية في الباكستان ، يتواجد في الباكستان أطياف وأحزاب سياسية متنوعة وحركات سياسية وطنية وإقليمية في باكستان منها :

- حزب الشعب الباكستاني أو ما يسمى (الحزب البرلماني) .
- حركة الانصاف الباكستانية
- حزب الانصاف الباكستاني .
- الحركة القومية المتحدة .
- حزب عوامي الوطني
- مجلس الأمل المتحد .
- الرابطة الإسلامية الباكستانية .

وسنفصل في أهم هذه الأحزاب ، حيث أهمها هو :

اولا: حزب الشعب الباكستاني

ويعد هذا الحزب سياسي اشتراكي، ديمقراطي ، يساري وسطي ، علماني ،فالاشتراكية هي حركة سياسية تضم الكثير من الفلسفات السياسية منها الاشتراكية الثورية والاشتراكية الإصلاحية ، ويدافع أنصارها عن وسائل الإنتاج ، أما اليسارية الوسطية فهي السياسة المعتدلة ، لكنها سياسة مائلة إلى اليسار حسب المقياس السياسي ، والتي تؤمن بالعمل لتحسين العدالة الاجتماعية ، وذلك من خلال تشجيع ما يسمى بتكافئ الفرص أيضاً .

ولكن وسط اليسار هذا يعارض دوماً أن تكون هناك فجوة بين الطبقتين في المجتمع حيث تسعى هذه السياسة لعدم الفجوات المادية في المجتمع والعمل على حظر أي قانون هدفه اللامساواة الاقتصادية مثل قوانين عمل الأطفال ، ولكن مع ذلك ترى هذه السياسة أن المساواة مع جميع المحاولات لن تكون كاملة النتائج .

والعلمانية : هي المبدأ السياسي القائم على فصل مؤسسة الدولة عن المؤسسات الدينية ، وهي منهج فكري يقوم على أساس التفاعل النووي مع الحياة وأنشطتها وليس على أساس الدين ، وتقوم على تحجيم دور الدين في مجالات الدولة.

وللعلمانية أنواع منها التي تعني عدم قيام السلطات بإجبار الأفراد على اعتناق على معتقد ديني ، حيث تتكفل السلطات بعدم تبني أي دين رسمي لها ، وعليها بالمقابل أن تحمي الأقليات وتساويهم بباقي الأفراد في جميع الحقوق والواجبات دون النظر أو دون اعتبار أي دين أو مذهب .

حيث هناك العديد من الدول التي تعلن صراحة علمانتيها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكوريا وكندا والهند ، وهناك دول تنص في دستورها على الدين الأساسي للدولة مثل مصر والامارات المتحدة واليونان لكن تحوي نصوص دساتيرها الكثير من المبادئ العلمانية

ويتساءل البعض لماذا اعتبر السياسيون ان حزب الشعب حزب وسطي يساري ؟

وللإجابة عن ذلك نقول أنه وبالرجوع إلى أعوام السبعينات كان هناك تفاوت طبقي كبير جداً ، وكان السبب في ذلك هو منهج أيوب خان وطريقته في الحكم ، حيث لم يراعي أيوب المعاناة الشديدة التي حصلت في باكستان بسبب الفقر وقلة المساواة الاقتصادية ، ففي عام 1968 امتلكت 66% من صناعات واقتصاد الباكستان امتلكته 20 أسرة باكستانية وسيطرت عليه إضافة إلى حوزتهم لـــ 80 % من اسهم البنوك ، فقد تم انهيار الاقتصاد الباكستاني (عام 1965) وذلك عند نشوء الحرب الهندية على باكستان ، حيث أنه في مثل هذه الأزمات يفترض أن تكون نسبة الخطأ صفر % ، إلا أنه الجيش الباكستاني اتخذ العديد من الأخطاء التي جعلت باكستان تغرق في حربها أكثر فأكثر ، وكان من جملة اخطاءه إعلانه للشعب بأن الباكستان قد انتصرت لكن ذلك لم يكن بالخبر الصحيح .

فكان تدخل الاتحاد السوفيتي الذي أجبر الهند وباكستان على أن توقعا إعلان (طشقند) في إقليم أوزبكستان ، والذي كان عبارة عن اتفاقية سلمية بين البلدين تم التوقيع عليها في 10 يناير عام 1966 تقضي بوقف اطلاق النار.

إلا أن الشعب تفاجئ بهذا الإعلان (طشقند) وخاصة بأنه تم الإعلان سابقاً عن فوز وانتصار الباكستان ، فحاول أيوب خان أن يقنع العامة بأن هذا العلان يصب في مصلحة الشعب ، إلا أنه لم يسلم من تداعيات بينه وبين ذو الفقار (وزير الخارجية الباكستاني) كان من نتائج هذه التداعيات أن قدم وزير الخارجية استقالته ، ثم ما لبث أيوب خان أن واجه الأحزاب المعارضة في احتجاج جديد منهم على هذا الإعلان ، فارتأى أيوب خان أن يعتقل النشطاء السياسيين ويفرض حظر التجمع كان لاستقالة وزير الخارجية ذو الفقار بوتو آثاراً كبيرة حيث وقفت معه الجماعات اليسارية ، وتم دعمه من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين ليجد منصباً في حزب عوامي الوطني ولكنه لم يفلح فسعى لتأسيس حرب خاص به وهو حزب الشعب الباكستاني وفي 1967 تم عقد مؤتمر لاهور ، حيث كان فيه الاشتراكيون الديمقراطيون واليساريون وتم تشكيل الحزب ، وكان بوتو رئيساً للحزب (11).

وهنا أثبت اليساريون أن الأرض لمن لا يملك ارضاً ، حيث أعاد توزيع الأراضي ، ووعد الطلاب والشباب بفرص تعليمية أفضل ،ويعد حزب الشعب الباكستاني الحزب الأكبر سياسياً على المستوى الثالث ويعتبر حزباً ينتمي في آراءه وتأسيسه إلى الديمقراطية الاشتراكية ، وهي منظمات دولية في المجال السياسي ، تتألف من عدد من الأحزاب التي تؤمن بالديمقراطية الاشتراكية وتحوي إلى الآن حوالي ال / 162/ حزباً ومنظمة من كافة أنحاء العالم ، ومن أهداف حزب الشعب الباكستاني ان تنتقل باكستان إلى اعتبارها دولة (اجتماعية ديمقراطية)، لتعتنق سياسة تدعو إلى أن تتدخل اقتصادياً لترسخ الكثير من المبادئ أهمها ما ذكرناه سابقاً وهو مبدأ العدالة الاجتماعية ، وإعادة صوغ الاقتصاد العام بما يساير مصلحة البلاد العامة ، وتتبنى الديمقراطية الاجتماعية نظام السوق الاجتماعي ، وهو نظام السوق الاجتماعي نظام رأسمالي اقتصادي ، يحاول تبني القبول بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج لكن مع تبني ضوابط حكومية ،إضافة إلى ذلك فإن من جملة أهداف الحزب تعزيز العدالة الاجتماعية ومبادئ العلمانية فضلاً عن حماية الأمن في البلاد ، حيث يؤمن هذا الحزب بأن فرض السلطات على الشعب يفضي إلى حماية الدولة والحكومة والمواطنين (12).

حيث كان الهدف الرئيسي هو تأسيس انشاء مجتمع لا يعتمد على الطبقية ،حيث ركز شعار الحزب على الاشتراكية فقط ، لأنه من خلاله تتوفر الفرص المتساوية لجميع أفراد الشعب ، وحين تأسس الحزب عام 1967 كانت عائلة (ذو الفقار علي بوتو) هي العائلة الحاكمة التي سيطرت على قيادة الحزب ، فكانت أعضاء الحزب عبارة عن عائلة بوتو ، حيث لعبت هذه العائلة أدوراً سياسية هامة في الحكومة الباكستانية وكان من ضمن عائلة ذو الفقار بوتو ، بانظير بوتو والتي وصلت للحكم كما نوهنا سابقاً ، يقع هذا الحزب في محل توطن عائلة بوتو أي في السند لكنه حزب متقلب ، وما نعنيه بالحزب المتقلب أنه و عند مراجعة التاريخ السياسي لهذا الحزب وجدنا أنه مرة كان حزباً موالياً ومتولياً للسلطة ومرة كان حزباً معارضاً ، ففي عام 1970 – 1977 – 1988 – 1993 – وكذلك 2008 كان حزباً موالياً للحكم (13) ، أما في عام 1990 – 1997 – 2002 – وكذلك في العام 2013 كان حزباً معارضاً ، ولكنه وعند العودة إلى بداية سبعينيات القرن الماضي نرى أنه حزب مسيطر ، سيطر على باكستان سيطرة سياسية ، لكنه في عهد الجنرال ضياء الحق انتاب الحزب ما يسمى بالوعكة السياسية

حيث أصـــابه تدهور لفترة مؤقتة وهي فترة حكم الرئيس ضـــياء الحق والذي ترأس باكســـتان خلال الأعوام 1978 حتى حادث تحطم طائرته عام 1988 ، إلا أنه وبعد وفاة الجنرال بحادث الطائرة تدهور هذا الحزب وخلفه حزب الاتحاد الجمهوري الباكستاني وأخيراً وعلى الرغم من أن حزب الشعب الباكستاني عرف بالاشتراكية كما نوهنا سابقاً إلا أنه ضمّ ثلاث من الفئات وهم الذي ينتمون للماركسية ، والاشتراكيون ، والطبقة الحاكمة .

ثانيا: حركة الانصاف الباكستانية :

أسس هذا الحزب (عمران خان) ، في 1996 في مدينة لاهور ، وكان شعار هذا الحزب (إنسانية – انصاف – اعتزاز) ، وقد كان عمران خان لاعب كريكت سابق وكان عضواً أيضاً في الجمعية الوطنية لباكستان (المجلس النيابي) من 2013 – إلى 2018 – ونال اغلبية الأصوات في الانتخابات التي جرت في باكستان لعام 2018 ،كانت بدايات هذه الحركة ، حركة اجتماعية سياسية ، وكان من مؤسسين هذه الحركة نعيم الحق و وإحسان رشيد وحفيظ خان وموحد حسين ومحمود عوان ونوشيروان بوركي ،وتعدّ هذه الحركة حركة وسطية تحكم الباكستان حالياً ، حيث أصبحت الحزب الحاكم بالتوازي مع الرابطة الإسلامية الباكستانية (الآتي تفصيلها لاحقاً) وحزب الشعب الباكستاني.

وهي حركة الانصاف الباكستانية الحركة الأكبر من حيث تمثيلها في المجالس الوطنية حيث تضم ما يقارب العشرة ملايين عضو ، وبذلك هو أكبر حزب باكستاني داخل باكستان وكذلك مقارنة مع الأحزاب السياسية الكبرى ،بعد أن وضع دستور حركة الانصاف عام 1999 وافقت اللجنة المركزية التنفيذية عليه وأقرته ، وأصبح لها دستور عام 1999 ، حيث سعى هذا الحزب إلى العدالة الاجتماعية ووحدة الشـــعب ، ثم انضـــمت هذه الحركة مع العديد من الأحزاب إلى الحركات التي عارضت الحكم الباكستاني العسكري إلا أن حركة الانصاف قاطعت الانتخابات وفاز حزب الشعب الباكستان، كان من أهداف الحزب :

1- تأسيس دولة باكستانية تقوم على الرفاهية ، ولكن بنظرة إسلامية .
2- إضافة إلى إزالة التمييز الطائفي .
3- وهو حزب يهدف إلى الديمقراطية التي تقوم على المســـاواة وذلك يرجع إلى أنه الحزب الوحيد الذي لا يتكون من عائلة باكستانية ، إلا أنه واجه العديد من الانتقادات لعدم معالجته الأزمات الاقتصـــادية والسـياسـية بل زاد من حدة الضـــعف الاقتصادي ، وبسبب ذلك قامت ضده ردود فعل قوية لأنه منع حرية التعبير وقيد وسائل الاعلام الحرة .
4- تعهدت هذه الحركة أن تكون باكســـتان بلداً حراً مســـتقلاً مكتفية ذاتياً دون أي ديون للبلاد الخارجية ، حيث إن من وجهة نظر عمران خان رئيس الحركة في كتابه الذي ألفه عن باكستان أنه يسعى إلى تخليص الباكستان من الطبقات الحاكمة الفاسدة التي تتألف من السياسيين والعسكريين ، وهذا ما دمر باكستان.
5- تهدف الحركة إلى تجميع الباكستانيين تحت لواء واحد دون النظر أو اعتبار أي خلفية دينية أو عرقية.
6- جعْل الباكستان بلداً مستقراً سياسياً يسوده السلام الاجتماعي والازدهار المالي والاقتصادي .
7- دمج القيم الثقافية والدينية في الباكستان للوصول إلى مجتمع عادل .
8- العمل على أن تستعيد الباكستان مكانتها السياسية والاقتصادية .
9- تأسيس منظومة قوية تكافح الفساد وتساءل المقصرين على أساس من الشفافية .
10- طالبت الحركة في أهدافها بالتســـامح الديني وأن تمثل أكبر فئة ممكنة من الأقليات الدينية ، وهذا ما دعى المســـيحيون والسيخ والهندوسيون إلى الانضمام إلى الحركة .
11- تعهدت الحركة بالمحافظة والاعتناء بالفقراء والطبقات النسوية .

وفي نطاق الثقافة والتعليم : أدخلت الحركة برنامجها الثقافي والتعليمي وذلك بهدف محو الأمية وخاصـــة للبالغين والنســـاء والذي تتروح أعمارهم بين 15-35 عام ، إضافة إلى تقوية دور الجامعات والمراكز الثقافية و المدارس ، وذلك عن طريق ادخال نظام ممنهج للتعليم ، يعتمد على النظام الواحد ، ويكون التعليم حصـــراً باللغة الأوردية وتدخل اللغة الأجنبية كمادة إضافية ، وقد كان من تطلعات حركة الانصاف الباكستانية في مجال التعليم أن تبتعد المؤسسات التعليمية عن السياسة ،أما في النطاق السياسي لحركة الإنصاف الباكستانية فقد آمن الحركة بوجوب الغاء الاقطاعية والتفاوت الطبقي المادي ودعت إلى الغاء الإدارة الحكومية الفاشلة ، حيث وعدت بتبني إي إجراء صارم تجاه الشرطة ونظامها الوحشي ، ووجوب إعادة هيكلة النظم الانتخابية من جديد ، وجعل القضاء سلطة مستقلة بحد ذاته ، وتشجيع أي قانون يؤيد الحريات الشخصية ، وفي النطاق العسكري فقد دعت حركة الانصاف المدنيين أن يسيطروا على القوات المسلحة ، و أن تقدم الاستخبارات الباكستانية

تقريرها بشكل مباشر وليس متسلسل إلى رئيس الوزراء الباكستاني ، وفي حال وقوع أي مخالفة لما سبق أو وقوع أي عملية انتحارية بعد القيام بهذه الإصلاحات فإن عمران خان وحركة الانصاف ستستقيل (14) .

وعلى الصعيد الخارجي : آمنت حركة الانصاف الباكستانية أن يكون هناك برنامج قومي يسعى إلى جميع المصالح المحلية والإقليمية لباكستان ، وفي سبيل ذلك تعمل الحركة على تعزيز العلاقات مع الدول المجاورة دون أي انتهاك لسيادة الباكستان الداخلية أو التعدي على أراضيها،أما علاقاتها مع أمريكا فتسعى حركة الانصاف أن تقوم على الكرامة الذاتية ، وبالنسبة لكشمير فإنها تعهدت أن تولي النزاع الكشميري الأهمية البالغة تجنباً لدخول باكستان في أي نزاع آخر سواء أكان حدودي أو إقليمي ،انتهى الحزب بأن أعلن عمران خان عام 18/آب 2014 أن حركته ستتخلى عن مقاعدها في الانتخابات بحجة أن الانتخابات التي تمت كانت مزورة وغير شفافة ، حيث قام عمران خان باتهام نواز شريف (رئيس الوزراء آنذاك) بأنه شخص هدفه نهب البلاد وثرواتها وطالبه بالاستقالة ، والتفت إلى الشعب الباكستاني ودعاهم إلى رفض دفع الضرائب كحركة منه لاجبار رئيس الوزراء على تقديم الاستقالة ، إلا أنه في عام22/ آب 2014قام جميع الأعضاء المشرعين والبالغ عددهم /34/ بالاستقالة وانتهت الحركة .

ثالثا: حزب عوامي الوطني

أن حزب عوامي الوطني الباكستاني تأسس حزب عوامي الوطني رسميًا عام 1986، لكنه يعد امتدادًا تاريخيًا لحركة "خُدائي خدمتگار" التي قادها عبد الغفار خان (باچا خان) خلال فترة الاستعمار البريطاني، والتي كانت تدعو إلى المقاومة السلمية وحقوق البشتون وقد اندمجت عدة قوى سياسية ذات ميول علمانية ويسارية تحت لواء الحزب، أبرزها الجبهة الوطنية الباكستانية ، فهو حزب سياسي ، قومي ، يساري ، علماني كما هو عليه حزب الشعب الباكستاني (15) ، فهو حزب سياسي لأنه يضم بين أعضائه أفكاراً متشابهة حول سياسة ما ، له أهداف أيديولوجية محددة وهو أيضاً حزب قومي ، لأنه هدفه أن يحافظ على حكمه الذاتي أو سيادته التامة على البلاد ، حيث أن الأحزاب القومية ترى من وجهة نظرها أنه على الأمم أن تحكم نفسها بنفسها ، دون أي تدخل خارجي ، حيث تحافظ الأحزاب التي تتسم بالقومية على هويتها الوطنية التي تقوم على اللغة المشتركة والدين المشترك ... الخ وبالتالي الحفاظ على تراث الأمة وحزب عوامي حزب يساري ، السبب ، لأنه حزب يسعى إلى المساواة بين أفراد المجتمع كما هي اليسارية ، وقد أسس هذا الحزب في عام 1986 ، أسسه خان عبد الولي خان وهو رجل سياسي هندي بريطاني باكستاني باشتوني ، وهو ابن الزعيم عبد الغفار خان ، وقد نجا عبد الولي خان من محاولة اغتياله ، وارتبط بعد ذلك بحزب المؤتمر الذي عرف بمعارضته للسياسة الباكستانية ، التجاوز في الفكر أو المذهب أو العقيدة يشير إلى الخروج عن المعايير المتعارف عليها في المجتمع. ويتضمن ذلك التعصب لرأي واحد أو استنتاجات غير دقيقة، فضلاً عن المبالغة في السلوك الناتج عن التطرف الفكري (16) ، أما رئيسه الحالي فهو حفيد عبد الغفار خان ، اسفنديار ولي خان مع ميان افتخار حسين ، ويعد حزب عوامي حزب مدافع عن الأفكار الاشتراكية والمساواة بين الأفراد ،نشأ هذا الحزب بعد أن تم تعطيل الأعمال الوطنية في عهد يحيى خان 1971 و أيضاً في عهد ذو الفقار علي بوتو 1975 ، إلا أنه تم احياؤها تحت اسم حزب عوامي الوطني كان من أهداف الحزب :

1- المطالبة بإصلاحات الأراضي .
2- حماية المستأجرين وحقوقهم .
3- الدعوة إلى التأميم من خلال توزيع الثروات بطريقة عادلة .
4- العمل على حماية القضاء واستقلاله.
5- العمل على اجراء انتخابات .
6- حماية الصحافة والرأي العام .

انتهى الحزب وتم حله عام 1975 إلا أنه تم اعادته من جديد بعد عام تحت مسمى جديد وهو (الحزب الوطني الديمقراطي) وذلك برئاسة (شرباز مازاري) ،وفي عام 1979 تشتت الحزب وتم انقسامه على نفسه بسبب خلافات الأعضاء مع القيادة العليا ، إلا أن أجمل ختك الصديق المقرب لخان عبد الولي خان حاول احياءه وسماه حزب عوامي الوطني الباكستاني وكان ذلك عام 2000 ، ولكن بعد حلول عام 2002 اندمج مع حزب الشعب الذي سردنا عنه الحديث عنه مفصلاً سابقاً . (17)

رابعا: الحركة القومية المتحدة :

هي حركة سياسية ، علمانية باكستانية ، أسسه ألطاف حسين عام 18/ مارس 1984 ، وقد قام الحزب بتمثيل المسلمين الذي قدموا من الهند بصفة لاجئين وقد حدث داخل هذا الحزب انقسام فظهرت حركة باكستان القومية المتحدة وقد أسس هذا الحزب الأخير فاروق ستار ، وقد حاول هذا الحزب المشاركة في دورتين انتخابيتين لكنه انهزم في كلا الدورتين ، ثم حل واندمج عام 2017 مع حزب آخر باك سرزمين(18)

خامسا: الرابطة الإسلامية الباكستانية :
تعد هذه الرابطة حزب سياسي منبثق عن حركة الجماعة الإسلامية في الباكستان ، وهو حزب وسطي يميني ، ليبرالي ، قومي ، ويعد من الأحزاب المعتدلة تأسست الرابطة الإسلامية عام 2002 ، ودخل هذا الحزب الانتخابات العامة مرتين ، المرة الأولى كانت عام 2002 ، والمرة الثانية عام 2008 وفي كلا المرتين كان الرئيس برويز مشـــرف يدعم الانتخابات والرابطة الإسلامية ، حيث كان السبب هو أن الحزب كان مسيساً ، أي أنه في يد السلطة ولمدة خمسة أعوام متتالية من العام 2002 وحتى 2007 ، إلا أنه وبعد أن خسر مشرف في انتخابات عام 2008 لم يعد يستطع دعم الحزب (19)
تولى قيادة الحزب (شودري حسين) حيث كان رئيس الوزراء المؤقت وبذات الوقت رئيس الرابطة الإسلامية عام 2004 ، ويعد القائد شودري أغنى اغنياء الباكستان حيث يملك اعلى الاستثمارات للصناعات العسكرية في الباكستان (20) ، وتعد الرابطة الإسلامية من أحزاب وسط اليمين أي يتمتع بالسياسية اليمينة المعتدلة التي تدعو أنصاره إلى التدخل في المجتمع للحفاظ على اعرافه و تقاليده ، وذلك على عكس التيار اليساري الذي يهدف إلى فرض المساواة بين أطيف المجتمع(21) .

يهتم علماء الاجتماع بفهم الفترة التي سبقت ظهور التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية، والتي تُعرف عادة باسم "الدولة"، وتُسمى هذه الفترة بحالة الطبيعة. تعكس هذه الحالة الظروف الافتراضية التي عاشها الناس قبل تشكيل المجتمعات،كما يسعى علماءإلى استكشاف صفات وأخلاقيات الإنسان في تلك المرحلة من ناحية أخرى، يركز هرودوت على دراسة الظروف التي أدت إلى ظهور المدن أو الدول التي تخوض حاليًا الحرب ضد بلاده (22).

الخاتمة

لقد سعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان من منظور سوسيو-سياسي، من خلال تتبع مسار تطور هذه العلاقة منذ تأسيس الدولة وحتى الوقت الحاضر. وقد أظهرت الدراسة أن النظام السياسي الباكستاني يعاني من اختلالات بنيوية عميقة، أبرزها ضعف التقاليد الديمقراطية، وتغوّل المؤسسات غير المنتخبة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، على الحياة السياسية.

كما بيّنت الدراسة أن الأحزاب السياسية في باكستان لم تتمكن من القيام بوظائفها الأساسية، سواء على مستوى التمثيل أو الرقابة أو بلورة برامج سياسية فاعلة، بسبب عدة عوامل، منها: الانقسامات الاجتماعية والعرقية، الطابع الشخصاني والطائفي للأحزاب، وتدني مستوى الثقة الشعبية بها. وتُظهر المقاربة السوسيو-سياسية أن البنية الاجتماعية المتعددة والهويات المتصارعة ساهمت في تكريس التشرذم الحزبي وعدم الاستقرار السياسي.

وفي ضوء ما سبق، خلص البحث إلى أن إصلاح العلاقة بين الأحزاب والنظام السياسي يتطلب إعادة بناء الحياة الحزبية على أسس ديمقراطية ومؤسسية، وضمان حياد المؤسسات السيادية، وتعزيز الثقافة السياسية المدنية لدى المواطن الباكستاني. كما أن فهم هذه العلاقة من منظور سوسيو-سياسي يوفر إطارًا تحليليًا يمكن تطبيقه على دول أخرى تعاني من ظروف مماثلة، خاصة في العالم النامي.

اولا: الاستنتاجات

1. تُعد العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان علاقة معقدة ومتأثرة بعدة عوامل بنيوية واجتماعية وثقافية، مما يجعلها غير مستقرة ومتقلبة عبر الزمن.
2. هيمنة المؤسسات غير المنتخبة، وخصوصًا المؤسسة العسكرية، تحدّ من قدرة الأحزاب السياسية على ممارسة دورها في النظام السياسي، مما يعيق بناء ديمقراطية فعلية ومستقرة.

3. الانقسامات الاجتماعية والعرقية والدينية تشكل عقبة كبيرة أمام توحيد المشهد الحزبي، وتؤدي إلى تفكك الأحزاب وتشتت قاعدتها الشعبية، مما ينعكس سلبًا على الأداء السياسي.
4. ضعف التقاليد الديمقراطية في باكستان يجعل من الصعب على الأحزاب تطوير برامج سياسية واضحة والالتزام بمبادئ العمل الحزبي المؤسسي والشفافية.
5. الخطاب السياسي الحزبي غالبًا ما يتسم بالتجاذبات الطائفية والإقليمية، مما يحد من قدرة الأحزاب على تقديم رؤى شاملة تهدف إلى وحدة الوطن وتعزيز الاستقرار.
6. تطوير العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام السياسي في باكستان يتطلب إصلاحات مؤسسية تهدف إلى الحد من تدخل القوى غير المنتخبة، وتعزيز المشاركة السياسية الفاعلة، وترسيخ ثقافة ديمقراطية بين المواطنين

ثانيا: التوصيات .

1. تعزيز استقلالية الأحزاب السياسية عبر تطوير قوانين وأنظمة تنظيمية تُضمن حرية تأسيس الأحزاب ونشاطها دون تدخل من مؤسسات الدولة غير المنتخبة، خصوصًا المؤسسة العسكرية.
2. الإصلاح السياسي والمؤسسي من خلال تحديث القوانين الانتخابية وأنظمة التمويل الحزبي لضمان شفافية الأداء الحزبي وتشجيع المنافسة الديمقراطية البناءة.
3. ترسيخ ثقافة ديمقراطية بين المواطنين عبر برامج تعليمية وتوعوية تهدف إلى رفع الوعي بأهمية المشاركة السياسية، وحقوق وواجبات المواطنين، واحترام التعددية الحزبية.
4. العمل على تقليل الانقسامات الاجتماعية والعرقية من خلال سياسات دمجية تُعزز الوحدة الوطنية، وتشجع الأحزاب على تبني خطاب سياسي جامع بعيد عن الطائفية والانقسام.
5. تعزيز دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة كمراقبين وفاعلين في الحياة السياسية لضمان مساءلة الأحزاب والمؤسسات السياسية وتحقيق الشفافية.
6. تشجيع الحوار السياسي بين مختلف الفاعلين (الأحزاب، المؤسسات، المجتمع المدني) لبناء توافق وطني يساهم في استقرار النظام السياسي وتعزيز ديمقراطيته.
7. تشجيع الدراسات والأبحاث المستقبلية التي تتناول تجارب مماثلة في دول أخرى بهدف تبادل الخبرات ووضع حلول واقعية قابلة للتطبيق في باكستان.

المصادر والمراجع:

المصادر باللغة العربية .

اولا :الكتب

1. برلمان باكستان ينتخب نواز شريف رئيسا للوزراء، 2013، ص 5-6)
2. جرديزي، حسن ، جميل رشيد،(1987)، السياسة الإسلامية في باكستان – الدولة والمجتمع والإسلام – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت.
3. شاكر،محمود ، (1989)، باكستان ، بيروت.
4. آيان، ستفيز ، (2002)، باكستان بلد قديم وشعب جديد – قصة قيام باكستان وسنواتها السبع العشر الأولى – ترجمة نبيل صبحي الطويل، بيروت
5. زاهد ، حسين ،(2007) ،جبهه باكستان الصراع مع الاسلام المسلح ،الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط ،1 بيروت.

ثانيا: الرسائل والاطاريح

1. نادر، حنان محمود عبد الرحيم نادر، (2017)، يحيى خان ودورة العسكري والسياسي في باكستان حتى عام 1971 – رسالة ماجستر – كلية التربية – جامعة سامراء.
2. الخزرجي، فاروق حسان محمود،(2000)، التطورات السياسية الداخلية الباكستانية – 1947 – 1971 – أطروحة دكتوراه ، ابن رشد، جامعة بغداد.

ثالثا: المجلات والدوريات

1. اسيل حمزة خنجر ، البرنامج النووي الباكستاني (النشأة ، الدوافع ،التداعيات) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،العدد(87) ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،جامعة المستنصرية ،2024.
2. حيدر عبد جساس ، العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي ودوره في التنمية المستدامة (دراسة نظرية) ،مجلة السياسة و الدولية ، العدد54، كلية العلوم السياسية ، جامعة المستنصرية ، 2023 ، ص 269.
3. ابتسام حاتم علوان ، التنافس في منطقة الشرق الاوسط واثره على توازن القوى ، مجلة السياسية والدولية ، العدد59، كلية العلوم السياسية ،جامعة المستنصرية ، 2024، ص 28.

4. سعد ساهي عباس ، اثر التمويل السياسي في دعم الاحزاب السياسية دراسة نظرية ، مجلةالسياسية والدولية ، العدد61، كلية العلوم السياسية ،جامعة المستنصرية ، 2025، ص220.
5. العناني، خليل،(2007)، ظاهرة المدارس الدينية في باكستان، مجلة السياسة الدولية، العدد 170.
6. أحمر، مؤنس،(1999)، القوى الإقليمية والمسألة الأفغانية ، مركز الدراسات الاسيوية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة.
7. اسراء احمد جياد ، اشكالية التطرف الفكري وعلاقته بالارهاب الدولي دراسة جدلية ، مجلة السياسية والدولية ، العدد51، كلية العلوم السياسية ،جامعة المستنصرية ، 2022، ص 134.
8. دكسيت، ابها، (د:ت)، المشاكل القومية والعرقية في باكستان – مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – العدد التاسع.
9. محمد حسين النجم ، سحر علاوي عزوز ، دور الابطال في بناء الدول عند هيرودوت ، مجلة الفلسفة ، العدد24، كلية الاداب ، جامعة المستنصرية ، 2021

رابعا: الانترنيت

1. زينة قابوق ، متوفر على الموقع الالكتروني التالي : (/https://mawdoo3.com)

المصادر باللغة الانكليزية

1. Kiran Khalid, CNN "Pakistan lawmakers approve weakening of presidential powers". CNN.com
2. Chadda ،Maya (2000). Building democracy in South Asia : India, Nepal, Pakistan. Boulder [etc.]: L Rienner. ISBN:1555878598
3. Lieven ،Anatol (2011). Pakistan a hard country (. 1st). New York: PublicAffairs. ISBN:1610390237..
4. Paul A. Rahe, Republics, Ancient and Modern, three volumes, University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1994.
5. Raychaudhuri Hemchandra (1972), Political History of Ancient India, Calcutta: University of Calcutta.

Abstract

This research aims to examine the interactive relationship between political parties and the political system in Pakistan through a socio-political approach that considers historical, social, and cultural contexts. It explores the evolution of Pakistan's political system since its establishment in 1947, the role of political parties in shaping political life, challenges to democratic stability, and the mutual

influence between party elites and the military and judicial institutions. The study also highlights the impact of social structure on party fragmentation, as well as the roles of religion and regional identity in shaping party formation and political discourse. The research concludes that weak democratic traditions, the dominance of unelected institutions, and the fragmentation of the party landscape have all contributed to the fragility of the political system and the inability of parties to effectively perform their representative and oversight functions.